الأمم المتحدة S/2013/345

مجلس الأمن

Distr.: General
12 June 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

أولا – مقدمة

١ – يقدِّم هذا التقرير سردا للأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الثلاثة الماضية من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤)، التي جرى تمديدها بموجب قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢٠٨٤ (٢٠١٢).

ثانيا – الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ – ظل وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ساريا بوجه عام رغم البيئة المتزايدة التوتر بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وترد أدناه انتهاكات وقف إطلاق النار التي ارتكبها كلا الطرفين. وواصلت القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية نشر الأفراد والمعدات داخل المنطقة الفاصلة، ونفذت أنشطة عسكرية وعمليات أمنية ضد مسلحي المعارضة في منطقة عمليات القوة. ويشكل وجود القوات المسلحة السورية والمعدات العسكرية غير المأذون بها داخل المنطقة الفاصلة انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية المبرم في عام ١٩٧٤.

٣ – وفي سياق الصدامات الجارية بين القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية ومسلحي المعارضة، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار عبر خط وقف إطلاق النار في خطوة اعتبرها انتقامية على إثر إطلاق قذائف من الجانب برافو سقطت في الجانب ألفا بحسب ما أُفيد به. وفي يومي ٢ و ١٢ نيسان/أبريل، أبلغ ضابط الاتصال التابع للحكومة الإسرائيلية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أن جنوداً من جيش الدفاع الإسرائيلي

120613 120613 13-35464 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كانوا يجرون دورية روتينية ليلية إلى الغرب من السياج التقني قد تعرضوا لإطلاق النار من أفراد من الجانب برافو. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي قذيفتي دبابات في ٢ نيسان/أبريل وقذيفتين من القذائف المضادة للدبابات في ١٢ نيسان/أبريل في المنطقة الفاصلة معتبرا أنها نيران انتقامية. وبادر المندوب السوري الرفيع المستوى، وهو المحاور الرئيسي للقوة على الجانب برافو، إلى إبلاغ القوة بأن شخصا واحدا قد قُتل وأن شخصا آخر قد جُرح في الحادث الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل. وفي ٢٠ أيار/مايو، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن دورية ليلية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي قد تعرضت لإطلاق النار بمحاذاة السياج التقني من موقع تابع للقوات المسلحة للجمهورية العربية السورية. ولم تستطع القوة تأكيد الحادث. وفي اليوم نفسه، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة أنه سيرد على إطلاق النار في أي حادث من هذه الحوادث في المستقبل. وطلبت القوة من المندوب السوري الرفيع المستوى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة عدم حدوث مزيد من إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار. وفي الساعات الأولى من صباح يوم ٢١ أيار/مايو، أبلغت السلطات السورية القوة أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد أطلق قذيفتين على موقع للقوات المسلحة للجمهورية العربية السورية بالقرب من بير عجم. وفي وقت لاحق، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة أنه أطلق قذيفتين على موقع للقوات المسلحة للجمهورية العربية السورية بالقرب من بير عجم ردا على إطلاق النيران من أسلحة رشاشة ثقيلة من موقع للقوات المسلحة للجمهورية العربية السورية، التي أصابت، للمرة الثانية، دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من زبيدة الغربية في المنطقة المحدودة السلاح في الجانب ألفا. كما أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة أن مركبة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي قد أصيبت بأضرار ولكن لم يصب أي من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بأذى.

٤ - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢١ أيار/مايو موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، أفاد الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة بأن بلده قد مارس حقه في الدفاع عن النفس ردا على مركبة إسرائيلية أُفيد بأنها عبرت خط وقف إطلاق النار، وعلى قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق قذيفتين من منطقة تل الفرس (انظر S/2013/303). وفي ٢٣ أيار/مايو، بعث الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة برسالتين متطابقتين موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ذكر فيهما أن القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية قد أطلقت النار في ٢١ أيار/مايو على دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في الجانب ألفا، وأن جيش الدفاع الإسرائيلي قد قام، في إطار الدفاع عن النفس، بالرد بإطلاق النار على الموقع الذي أُطلق منه النار (انظر S/2013/314). وجميع

حوادث إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار تشكل انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك.

٥ - وتواصلت الاشتباكات المكثفة بين القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية ومسلحي المعارضة في كل من جباتا وطرنجة والعوفانية والحرية والقنيطرة وجبة وبير عجم وبريقة في المنطقة الفاصلة. وجرى يوميا إطلاق نيران من أسلحة صغيرة من داخل المنطقة الفاصلة وإطلاق نيران المدفعية والهاون والدبابات القتالية الرئيسية، والمدافع الرشاشة، والمدافع المضادة للطائرات، من المنطقة المحدودة السلاح في الجانب برافو. وتواصلت أيضا الاشتباكات المسلحة بين القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية ومسلحي المعارضة في مناطق خان أرنبة والبعث والحميدية الجديدة، وجرت بشكل أساسي بمحاذاة طريق الإمداد الرئيسي للقوة. ولوحظ حدوث قصف مكثف في اتجاه بيت جن مع انتقال القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية إلى المنطقة لمطاردة مسلحي المعارضة. ومنذ نهاية كانون الثاني/يناير، بقيت في حوزة القوات المسلحة للجمهورية السورية في المنطقة الفاصلة دبابة قتالية رئيسية بالقرب من خان أرنبة ومدفع مضاد للطائرات بالقرب من القنيطرة، على نحو يشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت ثلاث ناقلات جنود مدرعة متمركزة منذ نهاية أيار/مايو عند نقطة التفتيش التابعة للقوات المسلحة للجمهورية العربية السورية على مدخل المنطقة الفاصلة.

٦ - وفي الساعات الأولى من صباح يوم ٦ حزيران/يونيه، شن مسلحو المعارضة، الذين كانوا قد تجمعوا في المناطق الواقعة إلى الشرق من المركزين رقم ٦٠ و ٦٠ - ألف التابعين للأمم المتحدة، هجوما على مدينة القنيطرة، وقطعوا الطريق الرئيسي من المدينة وبوابة برافو (نقطة العبور الواقعة على الجانب برافو من وإلى الجولان الذي تحتله إسرائيل، وتشرف على تلك النقطة السلطات السورية) إلى دمشق. وعلى الفور، عززت القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية وجودها في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة. وعلى إثر ذلك، شمل القصف والاشتباكات بين القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية ومسلحي المعارضة الجزء الأوسط من منطقة العمليات إلى شمال وجنوب الطريق الرئيسي، بين معسكر عين زيوان على الجانب ألفا (الجولان الذي تحتله إسرائيل)، ومعسكر عين فوار على الجانب برافو. وأبلغت قوة الأمم المتحدة عن حدوث قصف بالقرب من خان أرنبة والصمدانية وطرنجة، وسقوط قذائف هاون بالقرب من مركز المراقبة رقم ٥٢ التابع للأمم المتحدة، في المنطقة الفاصلة. وسقطت قذائف الدبابات ومدافع الهاون بالقرب من موقع الأمم المتحدة رقم ٦٠ - ألف. ونتيجة للقتال، سقط على معسكر عين زيوان ما مجموعه ٣٤ قذيفة غير مباشرة من قذائف الهاون ونيران الرشاشات الثقيلة. وأُصيب اثنان من الأفراد العسكريين

التابعين لقوة الأمم المتحدة في معسكر عين زيوان بجروح طفيفة. ولحقت أضرار خفيفة بعدة أبنية في المعسكر، شملت أماكن الإقامة ومكتب اللوجستيات؛ وتعطلت خطوط الاتصال لفترة مؤقتة وعادت للعمل فيما بعد.

٧ - وتوجه جميع موظفي الأمم المتحدة الموجودين في المواقع المتضررة إلى الملاجئ الموجودة في مواقع تمركزهم. فأفراد القوة العاملين على بوابة تشارلي (الواقعة على خط وقف إطلاق النار والتي يديرها أفراد القوة) انتقلوا مؤقتا إلى الجانب ألفا. وجميع أفراد القوة الموجودين في معسكر عين زيوان احتموا في المخيم. وخلال الاشتباكات، سيطر مسلحو المعارضة مؤقتا على بوابة برافو. وبعد عدة ساعات من الاشتباكات بين القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية ومسلحي المعارضة، سيطرت القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية على البوابة. وبحلول منتصف يوم ٦ حزيران/يونيه، خفت حدة القتال في المنطقة، رغم استمرار القصف العشوائي. وفي اليوم التالي، ٧ حزيران/يونيه، أعيد فتح البوابات ألفا وبرافو وشارلي التي كانت قد أغلقت خلال الاشتباكات.

٨ - وخلال الاشتباكات التي وقعت في ٦ حزيران/يونيه، وبعد ورود تقارير تفيد بأن دبابات تابعة للقوات المسلحة للجمهورية العربية السورية تتحرك في المنطقة العامة الواقعة بين خان أرنبة والقنيطرة، طلب قائد قوة الأمم المتحدة من مندوب الجمهورية العربية السورية الرفيع المستوى أن تُسحب الدبابات على الفور لأن وجودها يشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك المبرم في عام ١٩٧٤. وفي وقت لاحق، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قائد قوة الأمم المتحدة أن جيش الدفاع الإسرائيلي سيتخذ إجراءات إذا استمر تحرك الدبابات بالقرب من مدينة القنيطرة أو إذا سقطت أي قذيفة على الجانب ألفا. وأبلغ قائد قوة الأمم المتحدة رسالة جيش الدفاع الإسرائيلي إلى مندوب الجمهورية العربية السورية الرفيع المستوى، الذي اتخذ إجراءات لتُسحب الدبابات وشدد على أن وجود الدبابات كان يهدف فقط لقتال المعارضة المسلحة وطلب ألا يتخذ جيش الدفاع الإسرائيلي أي إجراء. وفي وقت متأخر من يوم ٦ حزيران/يونيه، ظلت ناقلتا جنود مدرعتان تابعتان للقوات المسلحة للجمهورية العربية السورية متمركزتين على بوابة برافو على نحو يشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك.

٩ - وأبلغت السلطات السورية قوة الأمم المتحدة بأن خمسة من أفراد القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية قد قتلوا، بمن فيهم اثنان من ضباط الاتصال غير المسلحين الخمسة التابعين لمندوب الجمهورية العربية السورية الرفيع المستوى في بوابة برافو. واختطف مسلحو المعارضة ضابط اتصال ثالثا يتبع لمندوب الجمهورية العربية السورية الرفيع المستوى. وأبلغ ضابط الاتصال التابع للحكومة الإسرائيلية قوة الأمم المتحدة أن جيش الدفاع

الإسرائيلي قدم العلاج الطبي الطارئ إلى ما مجموعه ٢٠ شخصا من مسلحي المعارضة، وأنهم جميعا قد أعيدوا إلى الجانب برافو بحسب ما أفاد به جيش الدفاع الإسرائيلي.

١٠ - وطوال فترة القتال، ظل قائد القوة على اتصال وثيق بالطرفين، مشددا على أهمية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، في مسعى لمنع تصعيد الحالة عبر خط وقف إطلاق النار، وكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم.

١١ - وتبذل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قصارى جهدها للحفاظ على وقف إطلاق النار والسهر على امتثال الطرفين له امتثالا دقيقا وفقا لما نص عليه اتفاق فض الاشتباك المبرم في عام ١٩٧٤ بين القوات الإسرائيلية والسورية، وتقدم تقارير عن جميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار. وإضافة إلى ذلك، لاحظت القوة حدوث تحركات مستمرة عبر الحدود لأشخاص غير محددي الهوية، بعضهم من المسلحين، بين لبنان والجمهورية العربية السورية في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة، وقامت بالإبلاغ عن تلك التحركات. ومنذ ١ نيسان/أبريل، لاحظت القوة زيادة طفيفة في تواتر تنقل المدنيين، لا سيما من النساء والأطفال، على الطريق نفسه.

١٢ - وأبقت قوات الأمن السورية نقاط التفتيش التي أنشئت داخل المنطقة الفاصلة منذ شروعها في تنفيذ العمليات العسكرية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أبقى أفراد القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية أيضا نقاط تفتيش في المداخل الشرقية للمنطقة الفاصلة من أجل مراقبة حركة المرور وتقييدها. وكثيرا ما أعاقت نقاط التفتيش حرية تنقل قوة الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة والمدمجين من الناحية التنفيذية ضمن قوة الأمم المتحدة بصفتهم أعضاء فريق مراقبي الجولان. وازدادت القيود المفروضة على حركة قوة الأمم المتحدة وفريق مراقبي الجولان في المنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح نتيجةً للاشتباكات بين القوات المسلحة السورية ومسلحي المعارضة. وأدى هذا الوضع إلى قطع طريق الإمداد الرئيسي لقوة الأمم المتحدة بصورة متكررة، على نحو أعاق حركة القوة بين معسكر عين فوار في الجانب برافو ومعسكر عين زيوان في الجانب ألفا. ولجأت قوة الأمم المتحدة في كثير من الأحيان إلى سلك طرق التفافية لا يمكن استخدامها ليلاً. وأبلغ المندوب السوري الرفيع المستوى قوة الأمم المتحدة بأن على جميع موظفي الأمم المتحدة أن يتجنبوا لأسباب أمنية المناطق التي تشهد اشتباكات، وبأن على قوة الأمم المتحدة ألا تنفذ دوريات ليلية.

١٣ - وفي بعض الأحيان، أثناء الاشتباكات التي وقعت بين أفراد القوات المسلحة السورية ومسلحي المعارضة، أصابت النيران المباشرة وغير المباشرة أماكن قريبة من منشآت الأمم

المتحدة وأجبرت موظفي الأمم المتحدة على البحث عن مأوى يوفر الحماية والسلامة. وفي ١ نيسان/أبريل، لاحظت قوة الأمم المتحدة حوادث إطلاق نار وتفجيرات عديدة داخل المنطقة الفاصلة، بالقرب من الموقع رقم ٣١ ومركز المراقبة رقم ٧٢ التابعين للأمم المتحدة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل و ٣٠ أيار/مايو، انفجرت قذائف مدفعية على مقربة من الموقع رقم ٣٧ التابع للأمم المتحدة، وفي ١٠ أيار/مايو، أصابت طلقات نيران الرشاشات السور الخارجي للموقع ذاته. ولم يصب موظفو الأمم المتحدة بأي ضرر. وألحقت التفجيرات أضرارا بالمباني الموجودة داخل الموقع. وفي حادثتين وقعتا في ٢١ نيسان/أبريل و ٥ أيار/مايو، أطلقت النيران على دوريات تنفذ أنشطتها في مركبات تحمل بوضوح علامات الأمم المتحدة في حضر وهنود، على التوالي، في المنطقة الفاصلة. ولم يصب أي من موظفي الأمم المتحدة بأذى.

١٤ - وفي ٧ أيار/مايو، كان أربعة من أفراد قوة الأمم المتحدة مسافرين على متن مركبتين من مركبات الأمم المتحدة (على مقربة من الموقع رقم ٨٦ التابع للأمم المتحدة) حين اعترضت طريقهم مجموعة كبيرة من الأشخاص المسلحين عرّفت عن نفسها بأنها لواء شهداء اليرموك. وأخذت المجموعة أفراد القوة عنوة إلى قرية الجملة في المنطقة المحدودة السلاح في الجانب برافو. وخلال جميع فصول الحادث، استخدمت الأمم المتحدة وسائر المحاورين قنوات مختلفة لكفالة الإفراج عن حفظة السلام (مثلاً، أجرت قوة الأمم المتحدة اتصالات وثيقة مع مندوب الجمهورية العربية السورية الرفيع المستوى)، في محاولة لوقف القتال في الجملة حيث كان حفظة السلام محتجزين. وفي ١٢ أيار/مايو، أطلق سراح حفظة السلام وهم بأمان وفي صحة جيدة.

١٥ - وفي اليوم نفسه، بعد اختطاف حفظة السلام الأربعة، أجبر عشرة مسلحين أحد حفظة السلام في نقطة الحراسة رقم ٨٦ - ألف التابعة لأحد المخافر الأمامية لقوة الأمم المتحدة على مغادرة موقعه تحت تهديد السلاح وسرقوا جهاز إرسال واستقبال ومنظارا ذا عينتين تعود ملكيتهما للأمم المتحدة. وتوجهت مجموعة أخرى مكونة من عشرة أشخاص مسلحين إلى الموقع رقم ٨٦ التابع للأمم المتحدة وطلبت من الأفراد العسكريين الثمانية المتبقين إخلاء الموقع. ولقد رفض جنود قوة الأمم المتحدة الانصياع لذلك الطلب، وبعد التربص عن بعد لفترة طويلة، غادرت المجموعة المسلحة بعد أن هددت بالهجوم ليلا إذا لم يُخل الموقع. وفي مساء اليوم ذاته، عززت القوة موقع الأمم المتحدة بإرسال ٤٠ فردا إضافيا. وفي فترة لاحقة، أخلى أفراد القوة الموقع وشقوا طوق الحصار الذي حاولت أن تفرضه عليهم عناصر مسلحة مجهولة الهوية.

١٦ - وخلال ليلة ١٥ أيار/مايو، اقتحمت مجموعة مؤلفة من نحو ٢٠ شخصا مسلحا مجمع مركز المراقبة رقم ٥٢ التابع للأمم المتحدة الذي كان يعمل فيه ثلاثة مراقبين عسكريين تابعين لفريق مراقبي الجولان. وقامت مجموعة أخرى مكونة من ٢٠ مسلحا زعموا في البداية أنهم جنود تابعون للقوات المسلحة للجمهورية العربية السورية بأخذ المراقبين العسكريين الثلاثة بالقوة إلى قرية بير عجم في المنطقة الفاصلة. وردا على الحادث، انتشر فريق تدخل سريع تابع للقوة من معسكر عين زيوان في مركز المراقبة رقم ٥٢. وبعد حوالي أربع ساعات، أفرج عن المراقبين العسكريين دون المساس بهم وعادوا إلى مركز المراقبة رقم ٥٢. وخلال عملية اختطاف حفظة السلام، عمدت الجماعة المسلحة إلى نهب وسلب مركز المراقبة وألحقت أضرارا بالغة بالمرفق ودمرت المعدات الإلكترونية.

١٧ - وفي حوادث أخرى تعرض لها موظفو الأمم المتحدة، كان أربعة من أفراد القوة مسافرين من حضر إلى الموقع رقم ٦٠ التابع للأمم المتحدة في قافلة من مركبتين فاعترض طريقهم أربعة مسلحين ملثمين مجهولي الهوية. وعقب ذلك، وجه المسلحون بنادقهم نحو حفظة السلام وأجبروهم على فتح أبواب المركبة، وهو أمر كان حفظة السلام قد رفضوه في البدء. وأطلق أحد المسلحين طلقتين تحذيريتين وسلب من مركبة الأمم المتحدة بندقية واحدة و ١٠ مخازن ذخيرة و ٣٠٠ طلقة نارية. وفي ٥ أيار/مايو، بالقرب من هانود، أشهر جنود القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية أسلحتهم في وجه أفراد القوة الذين كانوا يسافرون على متن مركبات تحمل علامات واضحة.

١٨ - واحتجّت قوة الأمم المتحدة على وجود القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية ومعدّاتها في المنطقة الفاصلة، وكذلك على حوادث إطلاق النار نحو المنطقة الفاصلة وداخلها وإطلاق النار على موظفي الأمم المتحدة ومرافقها، وعلى اختطاف موظفي الأمم المتحدة. وأبلغ قائد القوة مجددا السلطات السورية، بما في ذلك وزير الدفاع ونائب وزير الخارجية، أن القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية ملزمة بوقف العمليات العسكرية في المنطقة الفاصلة، وبوقف إطلاق النار من المنطقة المحدودة السلاح، وشدد على أهمية الالتزام بأحكام اتفاق فض الاشتباك وكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان. ونقل كبار موظفي الأمم المتحدة رسائل مماثلة إلى الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة.

١٩ - وبعث الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية رسالتين متطابقتين مؤرختين ٥ أيار/مايو موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن يفيد فيهما بأن طائرات إسرائيلية قد أطلقت صواريخ من خارج المجال الجوي السوري على ثلاثة مواقع للقوات المسلحة

للجمهورية العربية السورية في شمال شرقي جمرايا وميسلون ومنطقة مطار الديماس، فقتلت وجرحت العديد من المدنيين السوريين وتسببت في دمار واسع النطاق (انظر S/2013/267). وأصدر الأمين العام بيانا في اليوم نفسه أعرب فيه عن بالغ القلق من ورود تقارير تفيد بشن إسرائيل ضربات جوية في أراضي الجمهورية العربية السورية، وأشار إلى أن الأمم المتحدة لا تملك أي تفاصيل عن الحادث المبلغ عنه، وأنها ليست في وضع يمكنها من التحقق من الحادث بصورة مستقلة. وفي ٨ أيار/مايو، بعث الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية برسالتين متطابقتين موجهتين مرة أخرى إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن يفيد فيهما بأن إسرائيل تقدم الدعم، بما في ذلك الخدمات الطبية، إلى ''إرهابيين'' في الجولان على نحو يشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك وميثاق الأمم المتحدة (انظر S/2013/273). وفي الأسابيع الأخيرة، أدلى مسؤولون سوريون ببيانات عامة تؤيد العمل ضد إسرائيل بشأن الجولان.

٢٠ - وفي هذه البيئة العملياتية الزاخرة بالتحديات، أشرفت قوة الأمم المتحدة على المنطقة الفاصلة بواسطة مواقع ثابتة يديرها أفرادُها للتأكد من إبعاد القوات العسكرية لكلا الطرفين عن المنطقة. وواصلت القوة أيضا، من خلال فريق مراقبي الجولان، تنفيذ عمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات المعدات والقوات في المنطقة المحدودة السلاح في الجانب ألفا. ورافق ضباط اتصال من الجانب ألفا مجموعات التفتيش التابعة لفريق مراقبي الجولان. أما على الجانب برافو، فقد توقفت السلطات السورية عن تكليف ضباط اتصال بمرافقة مجموعات التفتيش التابعة لفريق مراقبي الجولان بعد اختطاف ضابط اتصال سوري كان يرافق المراقبين العسكريين التابعين للفريق في ٣٠ تموز/يوليه على أيدي مسلّحين مجهولي الهوية في المنطقة المحدودة السلاح. وأدى أيضا تدهور الحالة الأمنية في الجانب برافو إلى التعليق المؤقت، اعتبارا من ٥ آذار/مارس، لعمليات التفتيش والعمليات التي تقتضي التحرك في المنطقة المحدودة السلاح. وعلى غرار ما حدث في الماضي، واجهت القوة قيودا تحد من حرية تحركها ولم يُسمح لأفرقة التفتيش التابعة لها بالوصول إلى بعض المواقع في الجانب ألفا.

٢١ - وظلت قوة الأمم المتحدة تتواصل بشكل وثيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي والمندوب السوري الرفيع المستوى لنزع فتيل التوترات وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة من أجل منع تصعيد الحالة على جانبي خط وقف إطلاق النار. كما حث قائد قوة الأمم المتحدة جيش الدفاع الإسرائيلي على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وبخاصة فيما يتعلق بالحوادث الواقعة بالقرب من الخط ألفا.

٢٢ - وواصلت قوة الأمم المتحدة تكييف وضعها العملياتي مع أنشطة التدريب الجارية والإنشاءات العسكرية الجديدة لجيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة المحدودة السلاح على

الجانب ألفا، ومع التطورات المتعلقة بالمدنيين السوريين على مقربة من خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وتزايد الأنشطة العسكرية من مواقع القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية على طول خط برافو. وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي تعزيز السياج التقني، ونصب حواجز مادية إضافية على طول السياج التقني للحيلولة دون عبور الأشخاص انطلاقا من المنطقة الفاصلة. وحافظ كلا الجانبين على مواقعهما الدفاعية القائمة في المناطق المحدودة السلاح التابعة لكل منهما. واستمر موظفو الجمارك الإسرائيليون في أداء مهامهم بصورة دورية في موقع جيش الدفاع الإسرائيلي عند بوابة العبور التابعة لقوة الأمم المتحدة، وذلك بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٢٣ - وفي ٢١ أيار/مايو، يسّرت قوة الأمم المتحدة بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية عبور ٧٠٠ ١١ طن من التفاح من الجانب ألفا إلى الجانب برافو. وواصلت القوة تقديم العلاج الطبي للمدنيين، بما في ذلك العلاج الطبي الطارئ، على أساس إنساني بحت. وخلال القتال العنيف الذي نشب في آذار/مارس بين القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية ومسلحي المعارضة على مقربة من قرية الرافد الواقعة في المنطقة الفاصلة، سعى نحو ٧٠٠ ٣ مدني من قرى الرافد والأصبح والعيشة إلى الاحتماء بشكل مؤقت خارج الموقع رقم ٨٠ التابع للأمم المتحدة. وقدمت قوة الأمم المتحدة مياه الشرب والعلاج الطبي الطارئ إلى العديد من الجرحى المدنيين. وفي ٥ نيسان/أبريل، عاد المدنيون إلى قراهم. وفي ٧ أيار/مايو، سعى نحو ٨٠٠ مدني إلى الاحتماء مرة أخرى خارج الموقع نفسه بسبب الاشتباكات التي دارت بالقرب من قرية الرافد. وغادر المدنيون المنطقة المجاورة للموقع رقم ٨٠ التابع للأمم المتحدة في اليوم نفسه.

٢٤ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما بالقرب من خط ألفا في المنطقة الفاصلة، ظلت الألغام تشكّل خطراً يهدد أفراد القوة والسكان المحليين. وتفاقم هذا الخطر لأن الألغام مضى عليها وقت طويل فتدهورت أجهزتها التفجيرية. وواصلت القوة القيام بأعمال إزالة الألغام بعد تعزيز قدراتها في مجال الكشف عن الألغام وإزالتها.

٢٥ - ورغم القيود التي تفرضها الحالة الأمنية على الجانب برافو، واصلت القوة بذل جهودها الرامية إلى الاتصال بالسلطات المحلية والتواصل مع السكان المحليين لشرح ولاية البعثة وأنشطتها. وهذا الأمر مهم أيضا بسبب الحالة الأمنية القائمة في منطقة عمليات القوة، وبوصفه جزءا من الجهود الرامية إلى كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان.

٢٦ - وفي ٢٥ أيار/مايو، كانت القوة تتألف من ٩١١ جندياً على النحو التالي: النمسا ٣٧٧، والفلبين ٣٤١، والهند ١٩٣. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، سحبت الوحدة

الكرواتية قواتها العسكرية المتكونة من ٩٧ من الأفراد العسكريين من القوة. ووافقت حكومة فيجي على المساهمة في القوة بوحدة يبلغ قوامها ١٧١ من الأفراد العسكريين لتعويض الوحدتين الكرواتية واليابانية. وفي الفترة من ١٤ إلى ٢١ أيار/مايو، أدى فريق من فيجي يتألف من ثلاثة أعضاء زيارة للقوة في إطار التحضير لنشر الوحدة المقرر لشهر حزيران/يونيه. وتبعاً للتوصيات التي صدرت في أعقاب دراسة القدرات العسكرية لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أنشئ منصب نائب قائد القوة في البعثة. وفي ١٥ نيسان/أبريل، تولى نائب قائد القوة الجديد، من النمسا، منصبه في القوة. وفي ٦ حزيران/يونيه، أعلنت حكومة النمسا قرارها الذي ينص على سحب وحدتها من قوة الأمم المتحدة. وسيؤثر انسحاب النمسا، وهي البلد المساهم منذ زمن طويل بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، تأثيرا كبيرا في الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لمواصلة تنفيذ ولايتها. وفي هذا الصدد، تتحاور الأمم المتحدة مع البلدان المساهمة حاليا بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ومع عدد من الدول الأعضاء في محاولة عاجلة لطلب مساهمات إضافية ومساهمات جديدة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وبالإضافة إلى ذلك، قام ٨٠ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في تنفيذ مهامها.

٢٧ - واستجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في قراره ٢٠٨٤ (٢٠١٢)، تتواصل بذل الجهود لكفالة تزويد القوة بالقدرة اللازمة على الوفاء بولايتها في إطار من الأمن والأمان. وقد نُفِّذت معظم التوصيات المنبثقة من دراسة القدرات العسكرية للقوة. وتواصل القوة اعتماد تدابير التخفيف واستكمالها في ظل التهديدات الجديدة التي ظهرت في بيئة عملياتها. ودأبت البعثة على تكثيف جهودها لضمان الاحتياطي الاستراتيجي اللازم وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت القوة تنفيذ برنامج إعادة التأهيل بهدف صيانة معداتها وهياكلها الأساسية وتحديثها سعياً منها إلى الحفاظ على قدراتها التشغيلية والأمنية. وزُودت القوة بمركبات مدرعة إضافية بغية تعزيز حماية القوة. وجُهز جميع أفراد القوة بمعدات الحماية الشخصية وقُدم لهم التدريب الملائم. والحالة الأمنية تحمل أيضاً القوة بالضرورة على النظر، بالتعاون مع السلطات ذات الصلة، في استخدام نقاط دخول ومغادرة بديلة لأفراد البعثة، بمن فيهم ضباط الأركان وأفراد الوحدات.

٢٨ - وبالنظر إلى تطور الحالة الأمنية في منطقة عمليات القوة، واصلت البعثة إعادة تشكيل العمليات مؤقتاً بهدف كفالة استمرار قدرتها على تنفيذ ولايتها بطريقة آمنة ومأمونة. ووفقا لذلك، واصلت القوة التركيز على العمليات الثابتة في محاولة للحد من تعرض الموظفين للخطر، مع التركيز على تعزيز تحليل الحالة والإبلاغ والاتصال بالأطراف للحيلولة دون

التصعيد. ولا تزال العمليات المتنقلة للقوة معلقة مؤقتاً على الجانب برافو. وشملت هذه التعديلات التشغيلية تغييرا مؤقتا في تركيز الأنشطة التي يقوم بها عدد من المراقبين العسكريين التابعين لفريق مراقبي الجولان، من دوريات ومهام تفتيش إلى المراقبة الثابتة والاتصال وتحليل الحالة. وبالإضافة إلى ذلك، تم نشر ضباط أركان عسكريين من الأمانة العامة مؤقتاً في القوة لمدة ستة أسابيع لسد الثغرات في القدرات داخل قسم العمليات التابع للقوة. وتسعى إدارة عمليات حفظ السلام إلى إيجاد السُبل الكفيلة بتعزيز قدرات الدفاع عن النفس لدى القوة، بما في ذلك عن طريق زيادة قوام القوة إلى حوالي ٢٥٠ ١ فرداً، في حدود المعايير المحددة في البروتوكول الملحق باتفاق فض الاشتباك. وتواصل البعثة بذل جهودها لكفالة الاحتياطي الاستراتيجي اللازم وقدرة القوة على الاكتفاء الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوة بصدد وضع تدابير التخفيف من حدة المخاطر على أساس تقييم شامل للمخاطر تجريه البعثة، بدعم من الأمانة العامة. وتشمل هذه التدابير تعزيز مراكز مراقبة يعمل فيها أفراد من فريق مراقبي الجولان تقع في أماكن معزولة، وإجراء تدريبات لعمليات إجلاء منتظمة. وتضطلع البعثة باستعراض التخطيط للطوارئ على أساس مستمر، آخذة في الاعتبار تطور الحالة في منطقة العمليات.

٢٩ - وتواصلت الجهود المستمرة لتعزيز سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. ومنذ ١ آذار/مارس، تم تعزيز القوة بموظفي أمن إضافيين عُيّنا مؤقتاً بالبعثة. وقد عانت القوة من إغلاق الطرقات والقيود التي تحد من التنقل في منطقة العمليات وبين منطقة العمليات ودمشق على أساس متكرر. ويؤدي عدد من موظفي القوة الوطنيين عملهم من بيوتهم لعدم قدرتهم على الحضور إلى مكان العمل بانتظام بسبب الحالة الأمنية، في حين تم استيعاب بعض الموظفين الإداريين وموظفي الأمن في مكاتب جرى تحويلها في مكتب التمثيل بدمشق. وجرى نقل بعض مكاتب الموظفين الدوليين من معسكر عين فوار إلى معسكر عين زيوان في الجانب ألفا.

ثالثاً - الجوانب المالية

٣٠ - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٢٧٦/٦٦ مبلغ ٤٦ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. أما ترتيبات تمويل القوة للفترة نفسها والميزانية المقترحة ذات الصلة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، فهي حالياً قيد نظر الجمعية العامة خلال الجزء الثاني من دورتها السابعة والستين المستأنفة. وإذا وافق مجلس الأمن على التوصية الواردة في الفقرة ٣٨ أدناه

بشأن تمديد ولاية القوة، فستقتصر تكلفة الإنفاق على القوة خلال فترة التمديد على الموارد التي توافق عليها الجمعية العامة.

٣١ - وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٨,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة عن جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ٣٨١,٤ ١ مليون دولار.

٣٢ - وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عن تكاليف القوات ما قدره ٢,١ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات والمعدات والدعم الذاتي عن الفترتين الممتدتين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على التوالي، وفقاً لجدول السداد الربع سنوي.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٣٣ - عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ٢٠٨٤ (٢٠١٢)، تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أهاب أيضاً بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/67/342)، المقدم عملاً بقرارَي الجمعية العامة ١٨/٦٦ المعنون ''القدس''، و ١٩/٦٦ المعنون ''الجولان السوري''، مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٣٤ - ومنذ أن توقفت محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تُجر أي مفاوضات بين الطرفين، وتعيق الأزمة السورية في الوقت الحالي إمكانات استئناف تلك المفاوضات وإحراز تقدم نحو إحلال السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة وإلى استئناف الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها المجلس.

خامساً - ملاحظات

٣٥ - لا يزال يساورني قلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية، وأثره على السكان السوريين والآثار المحتملة على الاستقرار في المنطقة. وقد أثرت الحالة إلى

حد بعيد في منطقة عمليات القوة. ومن شأن استمرار الأنشطة العسكرية الجارية في المنطقة الفاصلة أن يؤجج التوترات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وأن يعرّض للخطر وقف إطلاق النار بين البلدين.

٣٦ - وتبين التطورات في منطقة عمليات القوة، بما في ذلك الاشتباكات الكثيفة التي وقعت في ٦ حزيران/يونيه في المنطقة الفاصلة، هشاشة الوضع في الجولان. وأؤكد مجدداً أن جميع الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة أيّاً يكن مصدرها تشكّل خطراً على وقف إطلاق النار القائم منذ فترة طويلة وعلى السكان المدنيين المحليين، وكذلك الشأن بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة في الميدان. وهي تقوّض اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية المبرم في عام ١٩٧٤ والجهود التي تبذلها القوة لتنفيذ الولاية، وسيتواصل الإبلاغ عنها على هذا النحو. وإنني أدعو جميع الأطراف في النزاع السوري الداخلي إلى وقف الأعمال العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك منطقة عمليات القوة. وينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

٣٧ - ووجود القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية والمعدات العسكرية غير المأذون بها في المنطقة الفاصلة يشكّل انتهاكاً جسيماً لاتفاق فض الاشتباك المبرم في عام ١٩٧٤. ويمثل رد جيش الدفاع الإسرائيلي أيضاً بإطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار انتهاكاً خطيراً للاتفاق. فأي عمل عسكري إسرائيلي في داخل الجمهورية العربية السورية يعرض وقف إطلاق النار للخطر. وإنني أدعو إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس للحيلولة دون التصعيد. ويجب على الطرفين كليهما التقيد بالتزامهما بأحكام اتفاق فض الاشتباك حفاظاً على الهدوء والاستقرار في الجولان. ثم إن تهديدات القادة السوريين بالتحرك ضد إسرائيل بشأن الجولان تقوض اتفاق فض الاشتباك. وبالإضافة إلى ذلك، فإني على ثقة من أن كلا الجانبين سيتخذان جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين ولضمان احترام سلامة القوة وأمنها، وكذلك حرية حركة القوة في جميع أنحاء منطقة عملياتها. ولن تدخر الأمم المتحدة من جانبها جهدا لكفالة استمرار وقف إطلاق النار الساري منذ أمد طويل بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٨ - كما أنني ما زلت أشعر بالقلق العميق إزاء الحوادث التي يتعرض لها الأفراد التابعون للأمم المتحدة في الميدان. فالولاية المسندة إلى القوة تظل عنصراً هاماً في كفالة استقرار المنطقة. وتجب الإشارة إلى أن القوة أنشأها مجلس الأمن بموافقة من إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وأن ولاية القوة ينص عليها اتفاق فض الاشتباك والبروتوكول الملحق به. والقوة مكلفة بمهمة المحافظة على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية،

وضمان التقيد به تقيداً صارماً، ومراقبة تنفيذ الاتفاق والبروتوكول الملحق به فيما يتعلق بالمنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح.

٣٩ - وأي أعمال عدوانية ضد موظفي الأمم المتحدة في الميدان، من قبيل عملية الاختطاف التي استهدفت مؤخراً أربعة من أفراد القوة وثلاثة مراقبين من فريق المراقبين في الجولان، وإطلاق القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية أو مسلحي المعارضة النار عليهم بشكل مباشر وغير مباشر، وسرقة أسلحة الأمم المتحدة وذخائرها، والمركبات وغيرها من الأصول، ونهب مرافق الأمم المتحدة وتدميرها، كلها أعمال غير مقبولة. إذ يظل من الضروري كفالة سلامة أفراد القوة وفريق المراقبين العسكريين في الجولان وأمنهم لكي تستطيع القوة مواصلة تنفيذ ولايتها في هذه الظروف الصعبة.

٤٠ - وتقع على عاتق حكومة الجمهورية العربية السورية المسؤولية الرئيسية عن سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في المنطقة الفاصلة وفي المنطقتين المحدودتي السلاح في الجانب برافو، وإنني أدعو هذه الحكومة مجدداً إلى أن تيسّر بصورة كاملة الجهود التي تبذلها البعثة لمواصلة تنفيذ ولايتها في ظروف آمنة ومأمونة. فلا بد من ضمان احترام ما للقوة من امتيازات وحصانات وحرية في التنقل. فقدرة القوة على التواصل مع السكان المحليين في منطقة عملياتها من أجل إطلاع الناس على ولايتها وأنشطتها محدودة بسبب الحالة الأمنية السائدة. ويجب إطلاع المعارضين المسلحين العاملين في منطقة عمليات القوة بوضوح على ولاية البعثة، ويجب عليهم الكف فوراً عن القيام بأية أعمال تهدد سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان. ويبقى من الأهمية بمكان أن توجه البلدان ذات النفوذ دعوة ملّحة إلى جماعات المعارضة المسلحة في منطقة عمليات القوة إلى وقف جميع الأنشطة التي تعرض للخطر سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ومنح موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان حرية للاضطلاع بالولاية في إطار من الأمن والأمان.

٤١ - ولا يقل عن ذلك أهميةً أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه لجعل الطرفين المعنيين يعملان على تمكين القوة من العمل بحرية وفي ظروف آمنة في منطقة عملياتها والاضطلاع بولايتها الهامة. ومن الضروري الاستمرار في وضع كافة الوسائل والموارد اللازمة تحت تصرف القوة لكي تضطلع بولايتها في ظروف آمنة ومأمونة. ومن المهم جداً أن تستمر القوة في التمتع بثقة والتزام البلدان المساهمة بقوات. ويظل استمرار وجود قوة الأمم المتحدة وتمتعها بالمصداقية عنصرا هاما لكفالة الاستقرار في الجولان وفي المنطقة. ويؤسفني أن حكومة النمسا قد قررت الانسحاب من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بعد مساهمتها الطويلة الأمد والقيمة في هذه القوة. وتبذل الجهود حاليا للعثور بسرعة على مساهمات

إضافية ومساهمين جدد لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وفي ضوء الانسحاب المنتظر للقوات النمساوية المتبقية العاملة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وكفالة تنفيذ الانسحاب بطريقة منظمة. وأناشد الدول الأعضاء أن تساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز قدرات القوة.

٤٢ - ونظرا إلى الحالة الأمنية المتغيرة في منطقة عمليات القوة، من الضروري أيضا النظر في إدخال مزيد من التعديلات على وضع البعثة وعملياتها، وكذلك تدابير التخفيف الإضافية. وتشمل هذه التعديلات والتدابير، على سبيل الأولوية، تعزيز قدرات الدفاع عن النفس لدى القوة، بما في ذلك زيادة قوام القوة إلى زهاء ١ ٢٥٠ فرداً وتحسين معداتها للدفاع عن النفس، في حدود المعايير المحددة في البروتوكول الملحق باتفاق فض الاشتباك. وبالإضافة إلى ذلك، تستكمل القوة على نحو متواصل خططها المتعلقة بحالات الطوارئ. ويظل الدعم المقدم من الطرفين ومن مجلس الأمن أمراً بالغ الأهمية مع مواصلة القوة القيام بهذه التعديلات الحاسمة.

٤٣ - وتواصل الحالة الأمنية الراهنة تعطيل ما تقوم به القوة من أنشطة دعم وأنشطة لوجستية كل يوم تقريباً، الأمر الذي يعقّد إلى حد بعيد قدرة البعثة على الاضطلاع بفعالية بالمهام المنوطة بها. ومن المهم للغاية أن يقدم الطرفان الدعم اللازم لتأمين الظروف الملائمة لعمل موظفي الأمم المتحدة في الميدان، وأن يتعاونا بصورة كاملة في تيسير ما تقوم به البعثة من أنشطة دعم وأنشطة لوجستية.

٤٤ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر ضروري. ولذا أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقد أعطت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها على ذلك.

٤٥ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة اللواء إقبال سينغ سينغا، وللأفراد العسكريين والمدنيين الذين يعملون تحت قيادته. فهؤلاء النساء والرجال يواصلون بكفاءة وتفان وفي خضم ظروف عصيبة، أداء المهام الجسام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن. وإنني واثق تماماً من أن قوة الأمم المتحدة ستواصل بذل قصارى جهودها للاضطلاع بمهمتها. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في صفوف قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمراقبين العسكريين المنتدبين للعمل في القوة.